تشرين الأول ٢٠١٤

MSNA

تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات لسوريا

أعده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، منظمة ريتش وسناب نيابة عن فريق التصال الانساني في تركيا

الصورة : حلب، صلاح الدين © باري عبد اللطيف

تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات لسوريا(MSNA)
الملخص التنفيذي

١. منهجية تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات

تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات هو جهد مشترك من المجتمع الإنساني للمساعدة في سوريا . وقد استخدمت معايير من المؤشرات في عملية جمع البيانات لضمان وجود نهج منسق بين المبادرات الحالية والماضية. يستخدم تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات مجموعة مصادر يتم تحليلها من خلال آليات وضعتها مبادرة تقييم الرصد في سوريا (سامي) والفريق العامل التقني تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات.

إن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، ومشروع سوريا بحاجة إلى تقييم (سناب) ومبادرة ريتش, جميعهم مسؤولين عن تصميم وتنفيذ هذا التقييم نيابة عن المجتمع الإنساني في تركيا. والهدف العام من هذا التقييم في سوريا هو توفير معلومات صحيحة على المستوى الاستراتيجي لتحديد الاحتياجات الملحة وفقا للمناطق الجغرافية والقطاعات، وتقييم أهم القضايا، والعوامل الكامنة وراءها. ويبرز هذا التقييم أيضا قضايا الوصول الإنساني ويحدد الثغرات في المعلومات والاحتياجات.

الأهداف المحددة تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات هي :

·تحديد الاحتياجات والفئات المتضررة والمناطق الجغرافية، والتداخلات الإنسانية التي تتطلب استجابة فورية في سوريا .

·توفير معلومات تستند أدلة وحقائق ذات الصلة لكي تدرج في خطة الاستجابة المقبلة، وإلى إنتاج احتياجات قطاعية وتحليل الفجوات .

·تحديد المناطق الساخنة الجغرافية حسب القطاع و الفجوات في المعلومات التي تحتاج إلى تغطية من خلال قطاعها أو التي بحاجة إلى تقييمات أكثر تفصيلا .

·توجيه المزيد من القضايا للمناصرة

ويشمل هذا التقييم تغطية ١١٤ منطقة فرعية في سوريا، و ١٢ ناحية. كانت المخطط لهذا التقييم تغطية أولية ل١٥٥ منطقة فرعية، ولكن المخاوف والقضايا الأمنية عرقلت وصول الباحثين الميدانيين لتغطية كافة المناطق التي كان من المقرر تغطيتها في البداية .

يعتزم التقرير النهائي لتقييم الاحتياجات متعدد القطاعات بتقديم نتائج على أساس المصادر الأكثر مصداقية مع الأخذ بعين الاعتبارالقيود التي تمت مواجهتها. ويحدد التقرير أيضا مجالات الأولوية الرئيسية الجغرافية والقطاعية والفئات السكانية المتضررة وتلبية الاحتياجات الإنسانية في سوريا. تتكون منهجية تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات من خمسة عناصر رئيسية هي: مراجعة البيانات الثانوية؛ مقابلات عديدة للباحثين الرئيسيين؛ استخلاص المعلومات المنهجية من الباحثين الميدانيين. ومستوى ثقة عالي في المعلومات الرقمية التي تم جمعها.

الجمهورية العربية السورية:لائحة تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات ل114 منطقة فرعية تم تقييمها في 10 محافظات

يدخل الصراع في سورية عامه الرابع وقد تفاقم الوضع الإنساني في البلاد منذ آذار 2011. وأصبحت الحرب في سوريا صراع مطول و مستمر في جميع أنحاء البلاد. في حزيران عام 2014، وبالتعاون مع المجتمع الإنساني في تركيا أطلقت مبادرة تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات وذلك توفير معلومات صحيحة على المستوى الاستراتيجي .

يقوم هذا التقييم بتحديد الاحتياجات الحرجة وفقا للمناطق الجغرافية والقطاعات، وتقييم أهم القضايا و العوامل الأساسية الخاصة بهم. ويبرز هذا التقييم أيضا الاستجابة الإنسانية، وكيفية وصول المساعدات الإنسانية والاستمرار في تحديد الثغرات في المعلومات والاحتياجات .

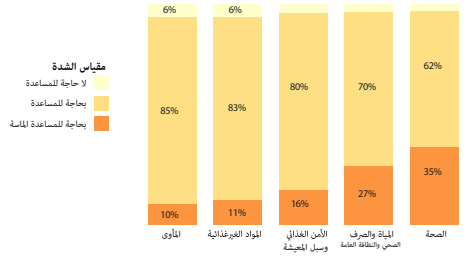

عدد الأشخاص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية في قطاع واحد على الأقل

6.6 مليون

المحافظة	عدد السكان الحالي	النازحين	عدد السكان في حاجة
حلب	5,086,996	1,340,500	2,056,080
إدلب	2,341,134	994,691	1,209,235
الرقة	1,596,680	173,680	830,100
الحسكة	1,789,300	510,000	603,700
دير الزور	1,394,400	394,900	522,580
حماه	1,351,500	353,000	482,500
درعا	485,334	168,105	381,200
اللازقية	1,333,500	763,000	346,500
ريف دمشق	142,400	29,400	108,100
القنيطرة	81,000	39,000	56,000

الأرقام الظاهرة في الجدول هي فقط للمناطق التي تم تقييمها من قبل تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات

عدد النازحين

4.8 مليون

مقياس عام للوصول الإنساني

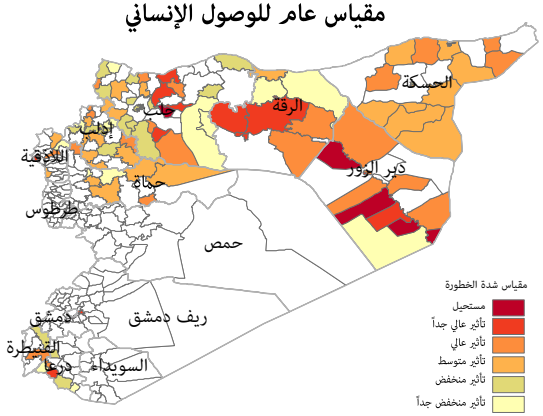

الأولويات حسب كل قطاع	الأولى	الثانية
الصحة	الدواء	أدوات طبية
الأمن الغذائي وسبل المعيشة	سلل غذائية	مساعدات نقدية
المياة	كهرباء	حفر الأبار
الصرف الصحي	تجميع النفايات	مبيدات حشرية
النظافة العامة	مجموعة مواد نظافة	مجموعات مواد نسائية
المأوى	مساعدات نقدية	التدفئة – الوقود
المواد الغيرغذائية	مساعدات نقدية	حاويات مياة
التعليم	مساعدات نقدية للأطفال	رواتب مدرسين

في حين أن الحماية لم تكن مدرجة كقطاع مستقل في تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات, ولكن تم إدماج صعوبات الفئات المستضعفة في باقي القطاعات. تظهر نتائج تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات بأن قضايا السلامة والكرامة تقع في المرتبة الثانية كأولوية للنساء في جميع المناطق التي تم تقييمها

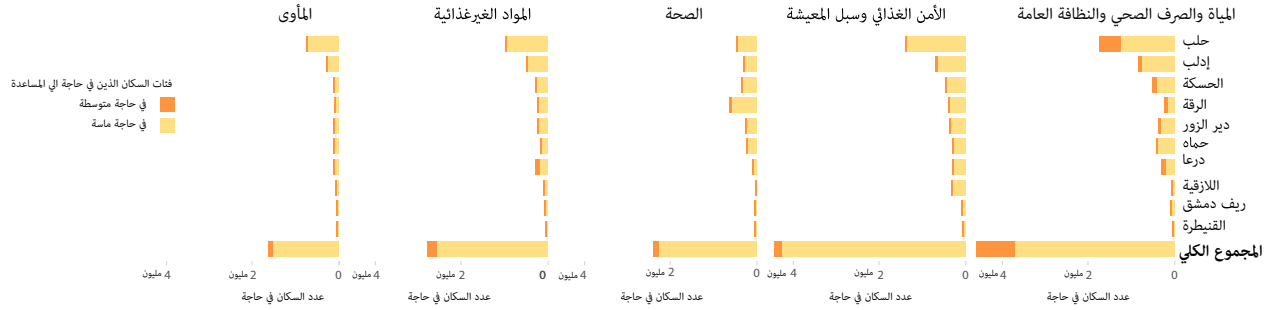

عدد الأشخاص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية في قطاع واحد على الأقل

مقياس الشدة حسب كل قطاع

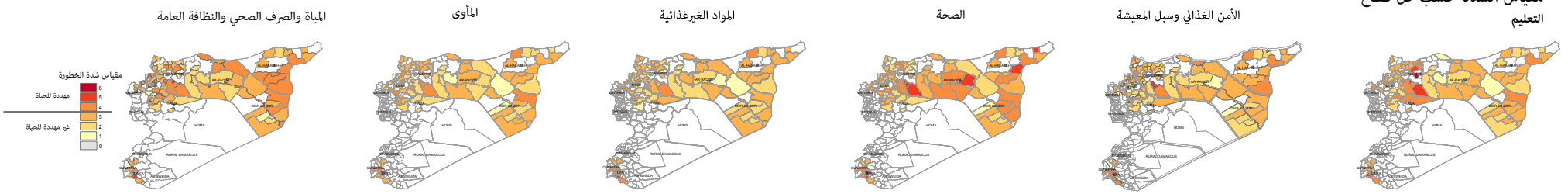

2 .النتائج الرئيسية

أ. نطاق وحجم الاحتياجات الإنسانية

تضمن تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات عملية جمع البيانات من مصادر أولية على مستوى المناطق الفرعية، مع استبيان واحد لكل منطقة فرعية. تم استهداف ١٢٦ منطقة لهذا التقييم. ولكن نظرا لظروف أمنية، لم يكن من الممكن تغطية ١١ منطقة جغرافية مستهدفة وبالتالي فقد تم تقييم ١١٤ منطقة فرعية و ١٢ ناحية ضمن عملية تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات. لإبراز تنوع الأوضاع داخل المراكز الحضرية، تم تقسيم المدن إلى أحياء صغيرة كالتالي: حلب (٧)، دير الزور (٢)، الحسكة (٣)، اللاذقية (٢)، دمشق (٢) والقامشلي (٢).

يوفر تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات الأرقام التقديرية للسكان المحتاجين في ١١٤ منطقة فرعية. لغرض هذا التمرين، وقد تم تحديد عدد السكان المحتاجين باسم "السكان في كل منطقة فرعية أو، على الأقل، الاحتياجات في قطاع واحد". العدد الإجمالي للسكان في حاجة تم تحديده من قبل تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات , وهو ٦٥٩٥٩٩٥ نسمة. أعلى عدد للسكان المحتاجين في محافظة حلب، تليها إدلب والرقة. اما اللاذقية لديها أعلى نسبة للنازحين (٥٧٪) تليها القنيطرة (٤٨٪).

أعلى عدد السكان في حاجة حسب القطاع هو كالتالي: المياه والصرف الصحي (٤,٦ مليون نسمة)، تليه المواد الغذائية (٤,٤ مليون)، المواد الغير غذائية (٢,٧ مليون) والصحة (٢,٤ مليون) والمأوى (١,٦ مليون).

نظرة عامة على درجات الشدة

لقد حدد تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات منهجية لتقييم درجات الشدة حسب القطاع من خلال مقياس لتحديد مستوى الاحتياجات الإنسانية في كل منطقة يتم تقييمها. لدى هذا المقياس تصنيف من مستوى ٠، "لا مشكلة"، إلى مستوى ٦ "مشكلة كارثية". وتضمنت هذه المنهجية مقياس شدة لكل من قطاعات الغذاء والصحة والمياه والصرف الصحي والأمن الغذائي وسبل العيش، والتعليم، والمواد الغير غذائية والمأوى .

قياس مدى الحاجة للغذاء							
	لا يوجد حاجة للمساعدات الخارجية		يوجد حاجة للمساعدات الإنسانية		يوجد حاجة ماسة وفورية للمساعدة الانسانية		
	0	1	2	3	4	5	6
المواضيع	لا يوجد مشكلة	المشكلة بسيطة	المشكلة معتدلة	المشكلة كبرى	المشكلة متفاقمة	المشكلة حرجة	المشكلة كارثية

وكان الهدف من هذه الأداة هو لإنشاء أسلوب قياسي لمقارنة شدة الاحتياجات في كل قطاع، لكل منطقة فرعية، مع عنصر مصداقية لدعم التحليل. لقد دعم مقياس الشدة عملية إنتاج خرائط حرارية للمناطق الساخنة بين القطاعات حسب المحافظات عبر سوريا، كما يتم استعماله كأداة تحليل قياسية أيضا.

رقم ٠٣: خريطة حرارية تظهر شدة الاحتياجات الإنسانية حسب متوسط عدد السكان في كل محافظة

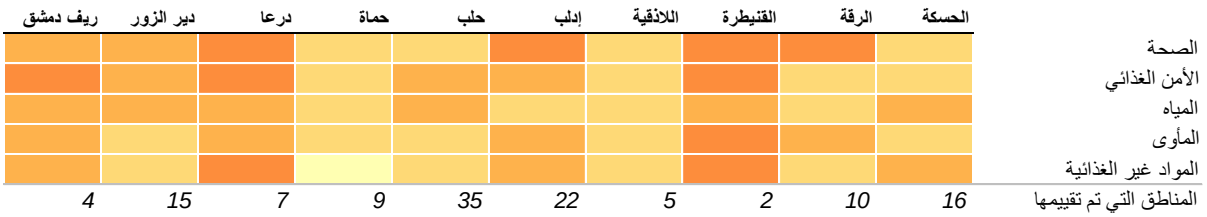

تطورات سينا تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات:

- في حين أن الشدائد التي تم تحديدها من خلال البحث الميداني لا تزال مرتفعة، فقد لوحظ انخفاض عام في درجات الشدة منذ سينا. ويمكن تفسير ذلك من خلال الفرضية التالية:
  - قام تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات بتقييم أكثر تفصيلا لمقياس الشدة، مما شجع الباحثين الميدانيين أن يتبعوا دقة وصرامة أكثر عندما إنساب درجة الشدة.
  - أشارت عدة قطاعات أنه تم ملاحظة انخفاض الاحتياجات ارتباطا مع تقديم المساعدة الإنسانية في المناطق الفرعية المعنية.

- تم تحديد اتجاهين:
  - لقد زادت درجات الشدة برأي بعض القطاعات بعد المقارنة مع تقرير سينا ولكن قل عدد الأشخاص الذين هم في حاجة إلى مساعدات إنسانية في قطاعات أخرى (كالصحة مثلا).
  - في بعض القطاعات، هناك المزيد من الأشخاي الذين هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، ولكن شدة احتياجاتهم أقل مما كان عليه في تقرير سينا (مثل قطاع المياه والصرف الصحي).

- بينما محافظات مثل درعا والقنيطرة لديها مستويات متجانسة من الشدة، حلب هي الأكثر تنوعا تتضمن المناطق الفرعية مع ذات أقل وأشد الحاجات الإنسانية.

- معظم المناطق الفرعية التي تعاني من أعلى الدرجات خطورة هي المناطق الريفية، فهي تواجه قيودا صارمة لوصول المساعدات الإنسانية، وتشهد قتال القتال بشكل متكرر أو متقطع. وتقع معظم هذه المناطق في جنوب شرق حلب والحسكة.

النتائج الرئيسية العامة:

- النزوح السكاني هو التحدي الرئيسي الذي يؤثر على جميع القطاعات، ولكن هناك معلومات محدودة حول اتجاهات النزوح وديناميكية الحركة. تبقى نقاط الضعف المحددة للسكان النازحين صعبة التقييم.

- الحصول على النقد هو أيضا قضية ذكرت في جميع القطاعات، وينبغي إجراء المزيد من الأبحاث للحصول على المساعدة النقدية المناسبة. انعدام الأمن يعيق الوصول للأسواق ونقل المنتجات المتاحة. بالإضافة إلى التضخم الناجم عن الصراع وانخفاض قيمة العملة.

- تم تحديد "الحماية" من خلال باحثين أساسيين كقضية من أهم الأولويات بالنسبة للرجال والنساء في المناطق الريفية.

٠بالنسبة للتعليم، فإن القضية الرئيسية هي عدم وجود اللوازم المدرسية (الكتب والأقلام وأقلام الرصاص وغيرها)، بالإضافة إلى عمالة الأطفال حيث يصبح الطفل عنصر من العناصر المدرة للدخل في عائلته.

- وفي الصحة، كانت أحدث حملات شلل الأطفال والحصبة لها تأثير إيجابي (لم يتم الإعلان عن أي وباء ، على الرغم من المخاطر العالية)
- وقد تم تسليط الضوء على احتياجات المرأة من أجل دعم الصحة الإنجابية.
- ازدياد انعدام الأمن الغذائي (وقد لوحظت زيادة قدرها ٧٪ في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي منذ أخر تقرير لسينا، و ٢٠ منطقة الفرعية تعاني من انعدام الأمن الغذائي، ولكن انخفضت شدة الاحتياجات الغذائية بين تشرين الثاني ٢٠١٣ وأيلول ٢٠١٤).
- كان لدى موجات الجفاف الأخيرة تأثير مباشر على الإنتاج المحلي للأغذية.
- هناك حاجة واضحة لدعم الأسر المضيفة في قطاع المأوى (الايجارات، والإصلاح وإعادة التأهيل).

التوصيات

التوصيات في تقرير سينا لا تزال صالحة ومازالت تنفذ :

- المزيد من التقييمات القطاعية للبحث في قضايا الصحة، والمياه والصرف الصحي،و التعليم، والأمن الغذائي، والمأوى والمواد الغير غذائية في المناطق الساخنة التي تم تحديدها.
- تقييم الحماية للبحث في مدى انتشار وطبيعة قضايا الحماية.
- تحليل متعمق للسوق لتقييم السلع والإمدادات والجهات الفاعلة المؤثرة في هذه النشاطات.
- تنفيذ لائحة دراسات إحصائية لرسم خريطة التغطية الجغرافية والقطاعية للتقييمات الحالية. سوف يضمن ذلك تبادل المعلومات وتجنب الازدواجية.
- في المناطق التي سبق وتم تقييمها, فإن إنشاء نظام رصد ذات احتياجات ديناميكية ومنهجية لجمع البيانات (السجلات الطبية، والأرقام، الاحتياجات ذات الأولوية لكل مجموعة، والمكان) وضمان جمع منتظم، وتحليل ونشر البيانات (الشهرية) يعتبر أولوية خصوصا أن الوضع في تغيير مستمر(وخاصة في مخيمات النازحين) والتغييرات التي تطرأ في عمليات الوصول باستمرار.

وبالإضافة إلى ذلك، يوصي فريق تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات:

- مراجعة استراتيجيات التقييم (بما في ذلك البحث في الفرص المتاحة لنظم رصد الاحتياجات وبناء القدرات اللازمة لإجراء التقييمات).
- التركيز على جمع المعلومات الأكثر أهمية في التقييم على مستوى واسع.
- ضمان، قدر الإمكان، تحقيق التوازن بين الجنسين في فرق التقييم.
- ٠ البحث في عملية المسائلةفي تقييم الاحتياجات لقضايا السكان المتضررين.

ب. إدارة وتنسيق المخيمات

إدارة وتنسيق المخيمات – عدد السكان حسب المنطقة الفرعية

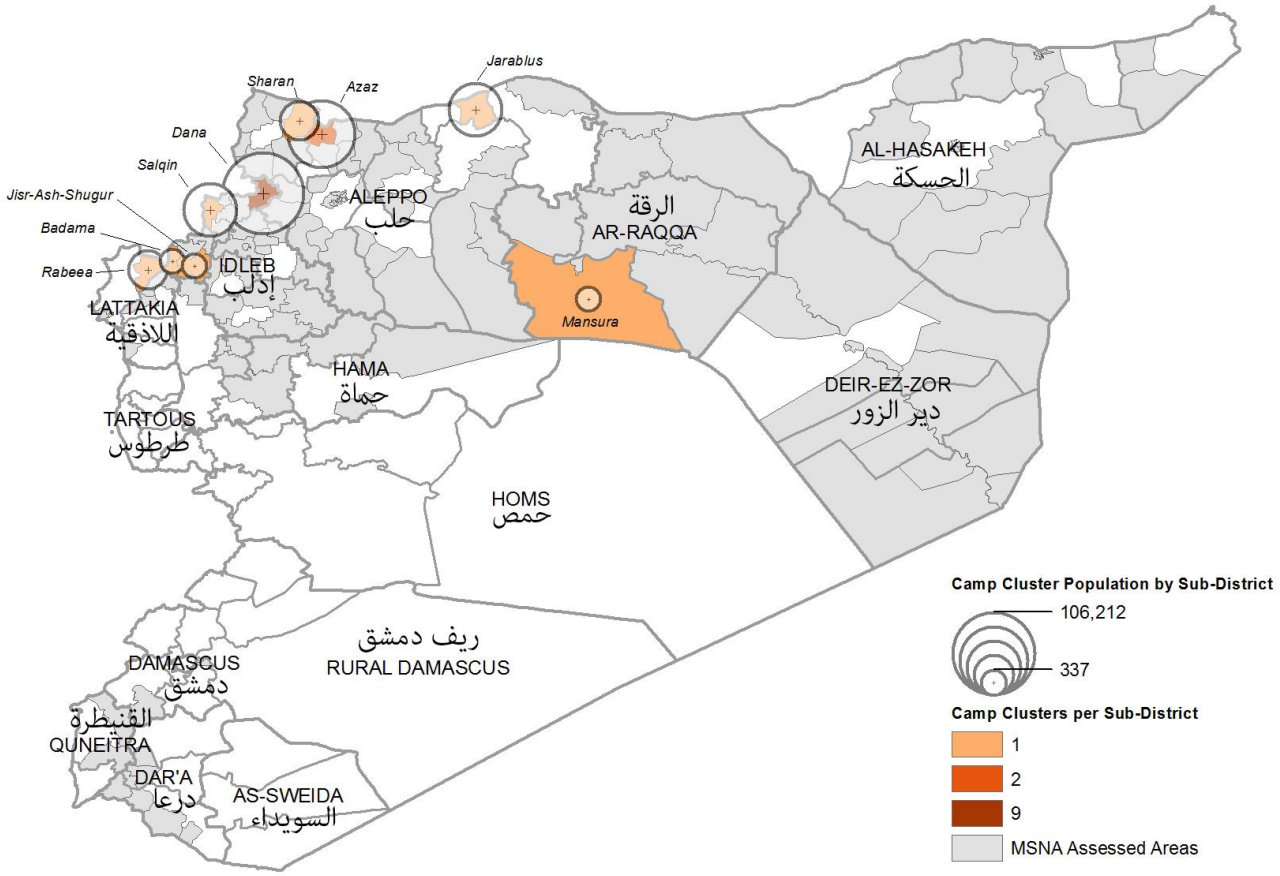

دخل الصراع في سوريا عامه الرابع، وهناك ازدياد في عدد السكان المدنيين الذين أجبروا على الفرار من منازلهم بحثا عن مأوى أكثر أمانا. كما أشار تقرير تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات إلى أن هناك ٧٤٪ من المناطق الفرعية كانت تعاني من عدم الاستقرار والنزوح (زيادة أو نقصان) في الشهر قبل التقييم. وقد أفاد التقرير بأن السكان الأكثر استقرارا هم في إدلب (٥٠٪ من المناطق الفرعية التي تم زيارتها) والحسكة (٤٣٪)

السبب الرئيسي للنزوح لا يزال انعدام الأمن. شدة الصراع هو المحرك الرئيسي لنزوح السكان. لوحظ في ٥٣٪ من المناطق التي تم تقييمها من قبل تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات التي تشهد القتال المتكرر تناقصا في عدد السكان و ٣٤٪ زيادة في عدد السكان.

الانتقال إلى المخيمات يبقى الملاذ الأخير للنازحين في سوريا. تعتبر المخيمات الخيارالأقل تفضيلا للنازحين في سوريا بسبب الاعتبارات الثقافية، نظرا لحقيقة أن سوريا كانت متطورة جدا قبل النزاع، ويرجع ذلك إلى عدم استدامة المساعدات الإنسانية في تلك المخيمات . يفضل النازحين استنفاد البدائل الاخرى "المفضلة" مثل: العيش مع المجتمعات المضيفة، أواستئجار سكن خاص، أو العيش في المباني العامة القريبة من مناطقهم الأصلية قبل أن الإنتقال إلى المخيمات.

ج. التعليم

وجد تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات سوريا أن الأطفال هم من المجموعات الأكثر ضعفا في جميع القطاعات، وخاصة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات تحديدا على أنهم أكثر الجماعات في حاجة، لا سيما في المناطق التي تشهد قتالا متكررا .

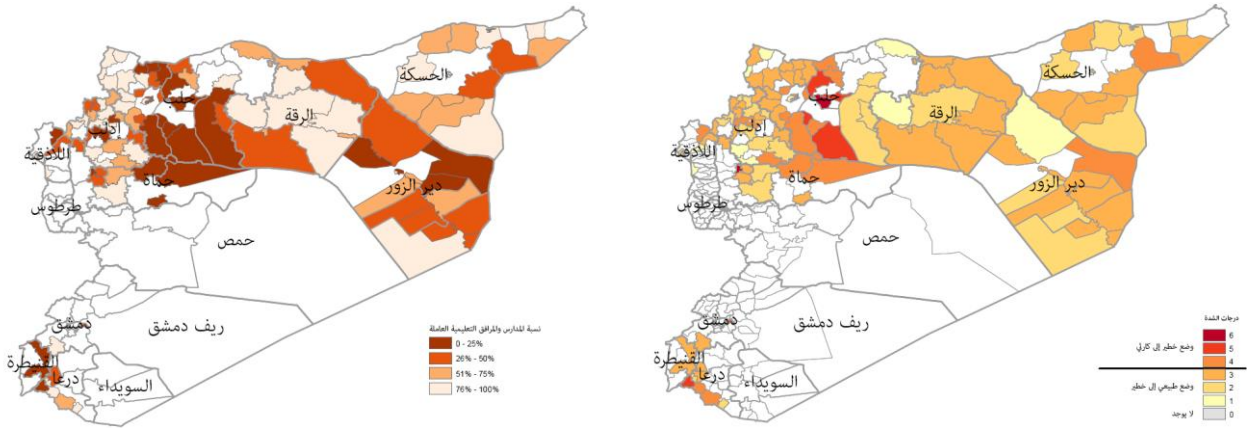

كذلك، تشير النتائج إلى أن الغالبية العظمى من الأطفال في سن الدراسة المقيمين في المناطق المتنازع عليها، أو في المناطق التي تشهد صراعات مسلحة عنيفة لا حضور منتظم لهم في المرافق التعليمية الابتدائية أو الثانوية. في محافظة حلب، على سبيل المثال، فقط ٢٥-٥٠٪ من البنين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦-١٤ سنة كانوا يحضرون إلى المدرسة الابتدائية من ما يقرب من نصف جميع المناطق التي تم تقييمها (٤٩٪).

وقد تم تحديد المساعدات النقدية ورواتب المعلمين باعتبارهم الأولويات الرئيسية للمساعدة. أما بالنسبة إلى توفير الدعم التعليمي فقد تقلص بشدة لأسباب أمنية، والصعوبات اللوجستية والإدارية في الحصول على المواد عبر الحدود، وعدم وجود إدارة تعليمية متماسكة، والنزوح على نطاق واسع في المناطق التي يصعب الوصول إليها .

تشير النتائج إلى أن المخاوف الأمنية تؤثر بشدة على قرار عائلة الطفل لذهابه إلى المدرسة ويبقى أن الوصول الفعلي إلى المرافق التعليمية هو التحدي الأكبر.

د. الأمن الغذائي وسبل المعيشة

تم تحديد الغذاء كأولوية، بعد الصحة، والمياه، والحماية. بينما تبقى الاحتياجات الغذائية شديدة، وأجري هذا التقييم مباشرة بعد الحصاد، وتزامن مع الاستجابة الإنسانية الموسعة التي شملت الأمن الغذائي في تموز الماضي. تراكم المشاكل الموسمية، بما في ذلك نقص حاد في المياه،بالإضافة إلى زيادة المخاوف من الحماية، وقد ينظر إليها على أنها احتياجات ذات أولوية عليا بالنسبة للسكان المتضررين.

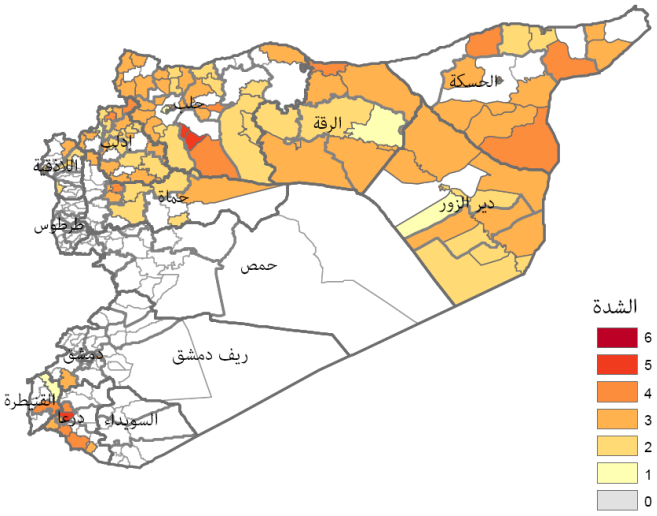

تم الإبلاغ عن مايقرب من ٤,٥ مليون شخص في حاجة إلى مساعدات غذائية في المحافظات السبعة المقررة، حلب، إدلب، الحسكة مسجلا بذلك أكبر عدد من الناس في حاجة معتدلة وحادة. ٢٠ منطقة فرعية من أصل ١١٤ تواجه نقصا مهددا للحياة من الغذاء. وقد تم الإبلاغ عن ما يقرب من ٧٧٨،٠٠٠شخص يعيشون في المناطق ذات المشاكل التي تهدد الحياة بسبب نقص فرص الحصول على الغذاء.

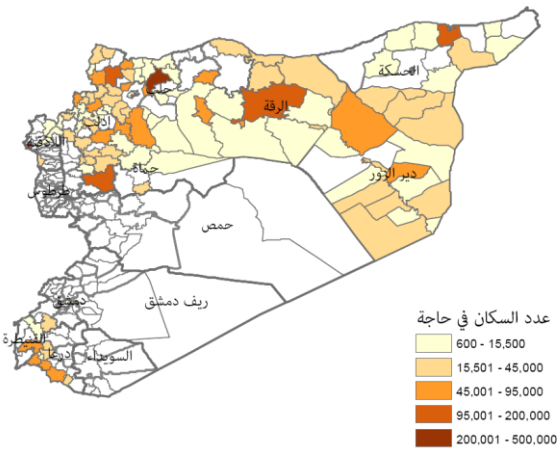

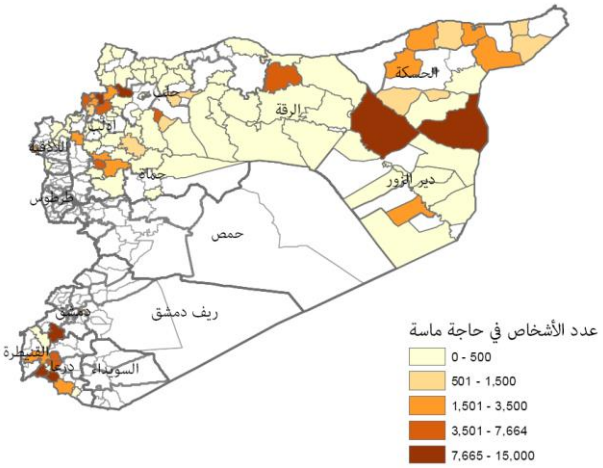

وقد انخفضت شدة الاحتياجات الغذائية في العام الماضي. حاليا، ٥٪ من مجموع السكان يعيشون في المناطق ذات مقياس خطورة المشاكل "شديدة إلى كارثة" مع إمكانية الوصول إلى الغذاء، مقارنة ب ٢١٪ في تشرين الثاني عام ٢٠١٣.

تم الإبلاغ عن نقص حليب الأطفال في الأسواق،يليه الحليب ومنتجات الحليب، والوقود. والعائق الأساسي في الحصول على الغذاء في جميع أنحاء سوريةهو الاقتصادي. مع تناقص فرص توليد الدخل وارتفاع الأسعار، والأسرالتي تعاني من صعوبات متزايدة في تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية.

ه. الصحة

وفقا لبحث تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات تدهورالوضع الصحي للسكان في الأشهر الثلاثة التي سبقت هذا التقييم في ٥٩٪ من المناطق الفرعية المقررة، في حين ٣٥٪ في ظل وضع مستقر. وسبب تدهور الوضع الصحي هو تصاعد حدة القتال، والحصار في منطقة عفرين (حلب)، و مدينة دير الزور و / أو عدم الحصول على المساعدة الإنسانية، كما هو الحال في المناطق الريفية.

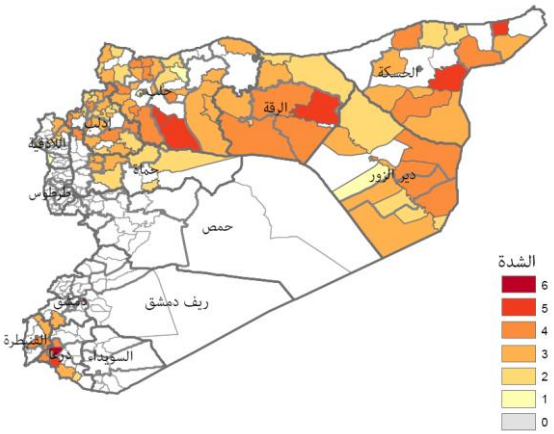

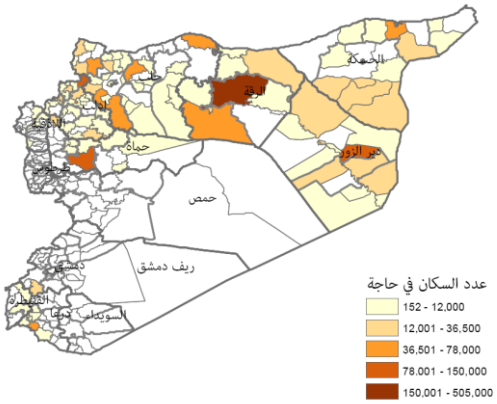

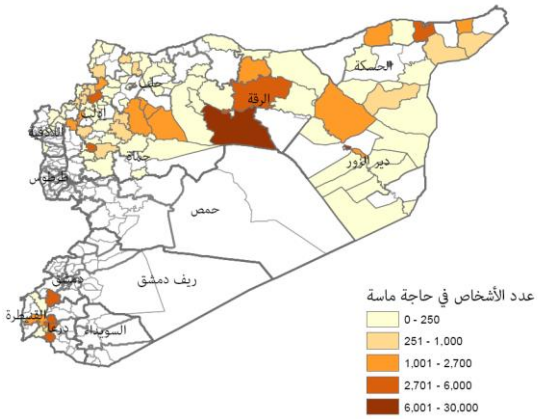

في ١٢٦ منطقة تم تقييمها وجد أن الرضع / الأطفال الصغار دون سن ٥ سنوات هم الفئة العمرية الأكثرعرضة للخطر ، خاصة في المناطق الريفية،

إن الأولويات الثلاثة الرئيسية في قطاع الصحة التي تتطلب المساعدة الفورية هي الأدوية والمعدات الطبية والكوادر الصحية وتوفير حليب الأطفال اعتبر أولوية رابعة.

نقص الموارد المالية هو العقبة الرئيسية للرعاية الصحية، كون الخدمات الصحية مكلفة للغاية ومعظمها في المناطق الريفية. ويعقب ذلك من خلال نقص الخدمات وتقييد حركة الناس، بالإضافة إلى القيود اللوجستية والأمنية. أهم القضايا التي ذكرت في التقارير هي نقص الأدوية والمعدات الطبية والكادر الطبي وخاصة في المناطق الريفية، في حين لوحظ أيضا عدم وجود الخدمات المتخصصة في المناطق الحضرية.

و. وصول المساعدات الإنسانية

في تشرين الأول عام ٢٠١٤، لا تزال معظم المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في المحافظات الشمالية الغربية من حلب، إدلب، ريف اللاذقية ، وشمال حماة سهلة الوصول نسبيا من خلال عمليات عبر الحدود. ويرجع ذلك أساسا إلى فتح المعابر الحدودية مع تركيا، بالإضافة إلى تسيير من الجهات المسلحة التي لم تشارك في الحصار المنهجي لهذه المساعدات الإنسانية. لا تزال معظم المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية في المناطق الساحلية ووسط سورية ودمشق وريف دمشق سهلة الوصول ،بإذن من الحكومة السورية. .

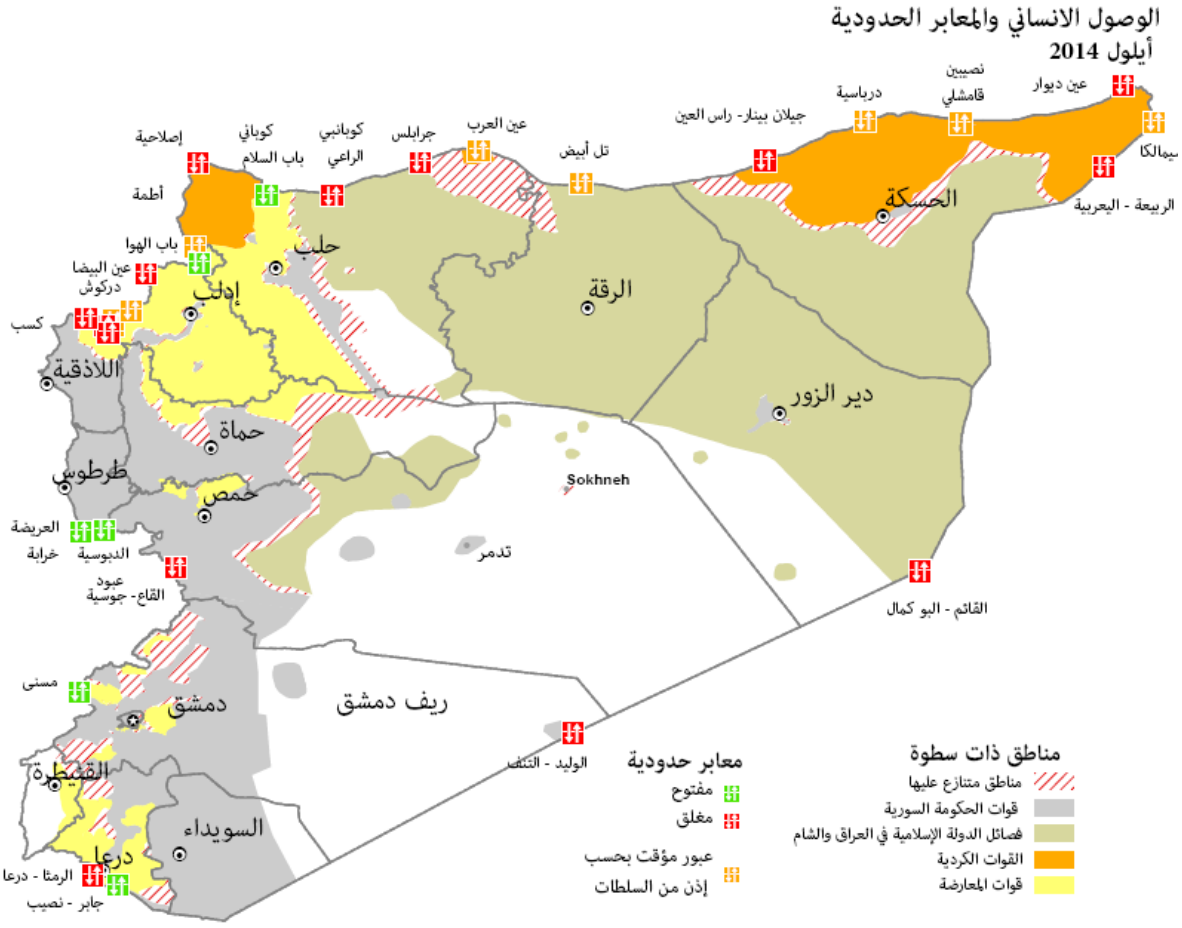

التدخل في تنفيذ الأنشطة الإنسانية من قبل الجماعات الأقوى هو القيد الأكثر ايعاقا لإيصال المساعدات الإنسانية في المناطق التي تم تقييمها. ويعقب ذلك من خلال القيود المفروضة على التنقل والسفر لوكالات الإغاثة والموظفين، أو السلع؛ والأعمال العدائية الأمنية المستمرة التي تعيق الوصول إلى مناطق في حاجة إلى المساعدات الإنسانية.

وجد تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات أن ٥,٢ مليون شخص يعيشون في المناطق ذات القيود الصارمة المفروضة وبالتالي تعيق وصول المساعدات الإنسانية في أيلول ٢٠١٤.

ز. الحماية

تم الإبلاغ عن الحماية (السلامة والكرامة)، بأنها من ثاني أعلى الاحتياجات ذات الأولوية للمرأة في المناطق الحضرية، والثالثة بالنسبة للرجال أيضا في نفس السياق. وقعت انتهاكات مزمنة لحقوق الإنسان في سياق انعدام الأمن على نطاق واسع وعدم احترام القانون الإنساني الدولي. يتميز الصراع السوري عن الصراعات الأخرى بعدم وجود حماية فعالة للمدنيين في سوريا.

خريطة الحرارة - سكان الفئة العمرية الأكثر عرضة للخطر من مخاوف تتعلق بالسلامة والكرامة

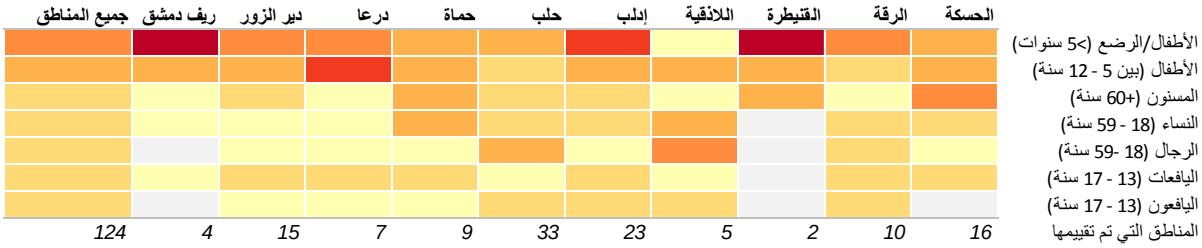

حماية الطفل هو مصدر قلق كبير، متضمنا ذلك الأطفال والشباب المعرضين لخطر الموت والإصابة، والتعاون مع الجماعات المسلحة، أشكال عمالة الأطفال الضارة، والقيود المفروضة على حصولهم على التعليم والرعاية الصحية. وقد تم تحديد النساء والفتيات وكبار السن والأشخاص الذين يعانون من الإعاقات الجسدية، الشباب والمشردين داخليا واللاجئين، على أنهم الناس الأكثر احتياجا. العنف القائم على نوع الجنس هو قضية خطرة، ولكن غير معلنة.

خريطة الحرارة-

قضايا السلامة التي تؤثر على المناطق الفرعية

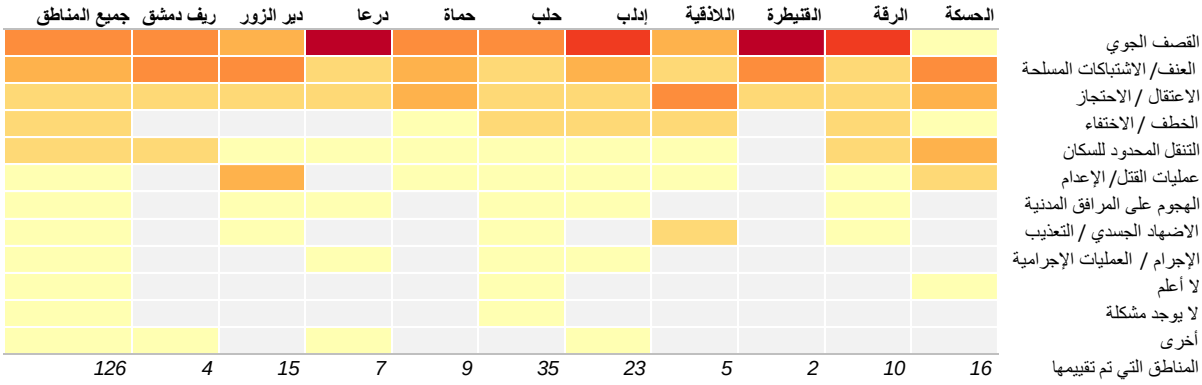

وبناء على هذه الاحتياجات، والأولويات الرئيسية التي تم تحديدها للحماية هي توسيع المساحات الصديقة للطفل، والخدمات النفسية والاجتماعية للأطفال والنساء؛و توسيع الأماكن الآمنة للنساء ، ودمج الحماية في عملية الاستجابة للاحتياجات في سوريا.

ح. المأوى والمواد الغيرغذائية

يقدر عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المواد الغير غذائية المساعدة هي أعلى بكثير من الذين يحتاجون إلى مأوى. في ١٢ من ١١٤ منطقة فرعية المقررة، وقد صنف وضع المأوى بأنه مهدد للحياة، في حين أن الأساسيين وجدوا بأن ١٤ منطقة فرعية تصنف وضع المواد الغير غذائية على أنه مهدد للحياة.

المأوى **المواد الغيرغذائية**

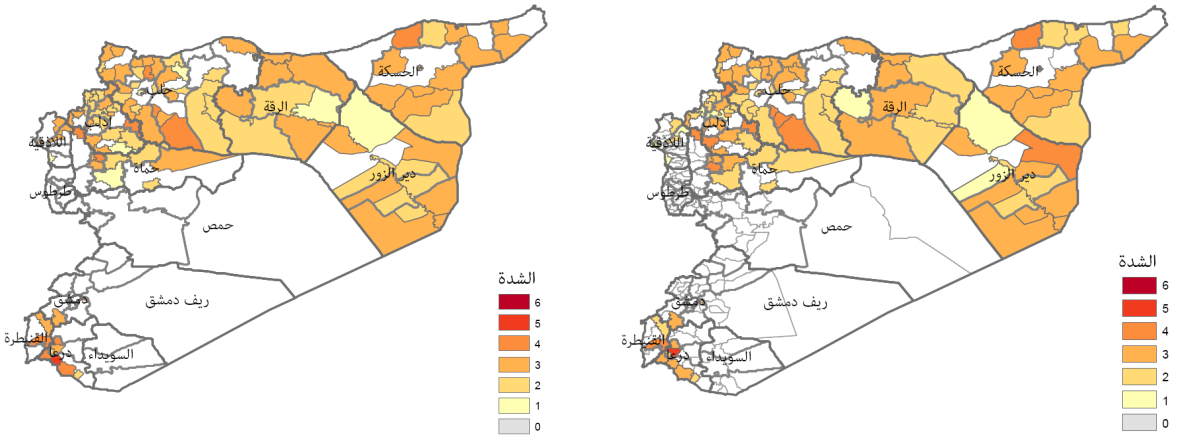

يشير الباحثين إلى أن العائق الرئيسي أمام الحصول على المأوى والمواد الغير غذائية هو نقص الموارد المالية. نظرا لعدم وجود الدخل والادخار، إلى جانب زيادة في الأسعار، والمجتمعات الغير قادرة على الوصول إلى المواد مثل الأدوات والمواد اللازمة لإصلاح المأوى.

المأوى **المواد الغيرغذائية**

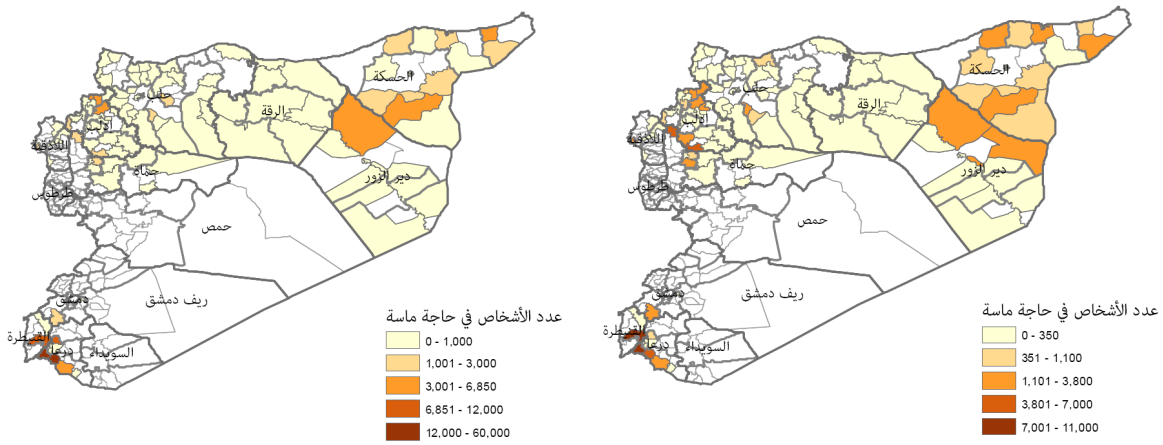

عدم توفير الحماية الكافية من الظروف الجوية الصعبة - مثل البرد والحر والمطر والرياح والثلوج - هي الشواغل ذات الأولوية، يليه عدم وجود الكهرباء / الإضاءة والسلامة الشخصية والأمن والملاجئ الجماعية المكتظة.

ت.المياه والصرف الصحي والنظافة العامة

قطاع المياه والصرف الصحي هو ذات أعلى نسبة من المحتاجين عن باقي القطاعات، مع حوالي ٤,٦ مليون شخص في حاجة. محافظة حلب، الأكثر اكتظاظا بالسكان ، سجل فيها أكبر عدد من الناس في حاجة إلى الماء.

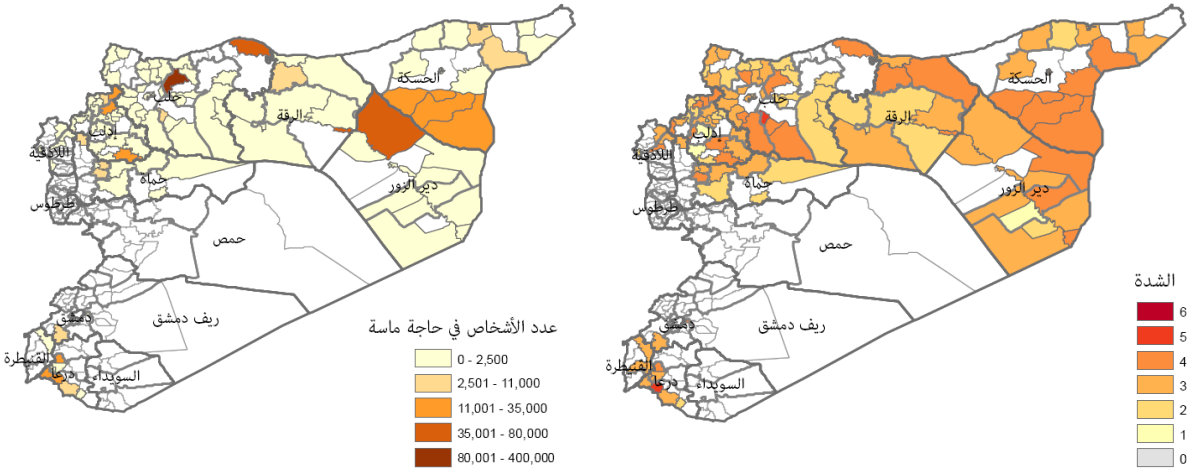

يعتبر النازحين في الملاجئ الجماعية هم الأكثر عرضة لخطر نقص المياه الصالحة للشرب، تليها النازحين الذين يعيشون في المباني الغير مكتملة، وخصوصا في دير الزور، القنيطرة والرقة.

وتشمل التداخلات ذات الأولوية توفير الماء والكهرباء، وحفر الآبار والوقود للمولدات، تليها إصلاح الشبكة من أجل تحسين القدرة على ضخ المياه وتوزيعها.

القضية الرئيسية التي تؤثر على توافر المياه هو عدم وجود الكهرباء لتشغيل شبكة المياه، يليها نقص الوقود للمولدات الاحتياطية لنظام المياه. تم الإبلاغ عن نقص في المواد الكيميائية للعلاج في جميع المحافظات المقررة على مستوى مختلف. عدم وجود المال هو العائق الرئيسي للوصول إلى مياه الشرب المأمونة، بما في ذلك نقص الموارد الاقتصادية. لم توجد فروق هامة بين المناطق الريفية والحضرية من حيث المسائل المتعلقة بإمكانيات وصول المساعدات.